

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Permanent Mission of the
UNITED ARAB EMIRATES
to the United Nations
New York



البعثة الدائمة
لدولة الامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

معالي راشد عبد الله النعيمي
وزير خارجية
دولة الإمارات العربية المتحدة

أمام
المناقشة العامة
للدورة الاعتيادية الـ "٦٠"
للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥

يرجى المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يطيب لي أن أنتهز هذه المناسبة لأتقدم إليكم بالتهنئة لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة المتزامنة مع احتفال الأمم المتحدة بعيدها الستين، آملي أن تجسد فرصة تاريخية لإستعراض وتقييم إنجازاتها وإخفاقاتها، وبلورة إستراتيجية جديدة لعملنا تعزز من جهودنا المشتركة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة وإذ ترحب بالوثيقة الختامية الصادرة عن قمة دورة الستين، وخصوصا ما يتصل منها بالمجالات الأربعة الأساسية، المعنية بالسلم والأمن الجماعي، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز الأمم المتحدة، تأمل بأن تتواصل المشاورات لإستكمال الإتفاق الدولي حول جملة القضايا التي لم يتم التوصل إلى توافق بشأنها.

وفي هذا السياق نجدد موقفنا الداعي إلى ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك زيادة العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، وفقا للتوزيع الجغرافي العادل والكفيل بإضفاء الشفافية على إجراءات عمله.

ونؤكد في هذا الصدد على أهمية تعزيز الالتزام الدولي بمبادئ القانونين الدولي والإنساني، وإحترام سيادات الدول والتنوع الثقافي والمعتقدات والموروثات الحضارية لشعوبها، فضلا عن قرارات الشرعية الدولية وتوصيات القمم العالمية بما فيها إعلان الألفية، وتوافق مونترني لتمويل التنمية، وبرنامج جوهانسبيرغ للتنمية المستدامة، وذلك على قاعدة من الشراكة العالمية، الكفيلة بالإرتقاء بمستوى البشرية.

ونؤكد بأن التحديات التي يواجهها عالمنا في القرن الحادي والعشرين، والتي يأتي في مقدمتها الفقر والامية وانتشار الأوبئة وتدهور البيئة، والإرهاب والجريمة المنظمة هي تحديات عابرة للحدود، ومهددة للكيان الإنساني برمته، وعليه فإننا وإذ أيدنا إنشاء لجنة لبناء السلم تساهم في مساعدة الدول على تجاوز آثار الحروب الأهلية والإقليمية، ندعو إلى تسخير حضاراتنا الإنسانية وثقافتنا ومعتقداتنا ضمن جهودنا المشتركة لمعالجتها، بما فيها عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب ومسبباته، يستند على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية، ويفرق في نفس الوقت بين الإرهاب، ونضال الشعوب ضد الإحتلال الأجنبي، كما ونعرب في هذا السياق أيضا تأييدنا لمقترح المملكة العربية السعودية الشقيقة، لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب.

السيد الرئيس،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة إنطلاقا من إيمانها وقناعتها بضرورة إنتهاج الحلول السلمية لتسوية النزاعات وحالات الإحتلال الأجنبي وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط

والخليج العربي، فإنها تدعو القيادة السياسية الجديدة في جمهورية إيران الإسلامية إلى الإستجابة لمبادراتنا السلمية الداعية إلى حل قضية إحتلالها لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى عن طريق المفاوضات الثنائية، أو بإحالتها إلى محكمة العدل الدولية.

كما ونؤكد مجدداً بأن جملة الإجراءات التي اتخذتها إيران في الجزر الثلاث عبر مراحل إحتلالها غير الشرعي لها منذ عام ١٩٧١، هي إجراءات باطلة وغير قانونية ولا تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار والتعايش السلمي وتدابير بناء الثقة، وعليه فإننا إذ نتطلع وبدعم من أشقائنا في منطقة الخليج العربي، إلى قيام الحكومة الإيرانية بإعادة النظر في سياستها المتواصلة تجاه هذه القضية الهامة والحساسة والمتصلة بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي والعالم أجمع، نأمل في أن تتجاوب إيران بموضوعية وشفافية مع الرغبات السلمية التي أعربت عنها دول المنطقة مراراً، والداعية إلى إزالة إحتلالها لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث، وبما يساهم في خلق مناخ إيجابي بالمنطقة، يعزز من علاقات حسن الجوار والتعاون والمصالح المشتركة بين دولها، وبما يعود بالإستقرار والفائدة على شعوبنا.

وفي نفس السياق فإننا نتطلع بتفاؤل كبير لاستكمال العملية الإنتقالية السياسية في العراق ونجدد موقفنا المؤيد لكافة الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية في مجال تعزيز الحوار السياسي بين طوائف الشعب العراقي وتحقيق المصالحة الوطنية، وفرض الأمن الداخلي، وإعادة الإعمار، بمنأى عن التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية، وبما يكفل الحفاظ على وحدة العراق واستقلاله وسيادته الإقليمية، وتحقيق الإستقرار لشعبه، وعودته لممارسه دوره الطبيعي في المنطقة والعالم.

السيد الرئيس،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة والتي ترحب بالإسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وبعض الأجزاء الشمالية من الضفة الغربية، تتطلع لأن يقوم المجتمع الدولي ببذل المزيد من الضغوطات على الحكومة الإسرائيلية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق، لحملها على إستكمال سحب قواتها من كامل الضفة الغربية، والجولان السوري ومزارع شبعا، وتفكيك الجدار العازل، وجميع مستوطناتها غير الشرعية في الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧. ونؤكد على أن تحقيق التسوية العادلة والدائمة والشاملة لمشكلة الشرق الأوسط يتطلب إعلان الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وتعزيز الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية لمساعدتها على إعادة البناء لمؤسساتها الإقتصادية والاجتماعية.

كما ونطالب إسرائيل بالإضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إمتثالاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والداعية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها النووية في الشرق الأوسط والخليج العربي.

السيد الرئيس،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد مجدداً ترحيبها باتفاق السلام التاريخي بين الأشقاء في السودان، وتعتبره خطوة سياسية هامة، آمين أن تتوصل الأطراف الأخرى المتنازعة في القارة الأفريقية إلى حلول سلمية للمشاكل القائمة، وذلك حفاظاً على الوحدة السياسية والوفاق الوطني لهذه الدول.

كما وندعم الجهود والمساعي الدبلوماسية التي تقوم بها كل من الهند وباكستان للتوصل إلى حلول سلمية للقضايا المعقدة بين البلدين، وذلك وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ومبادئ حسن الجوار، وتدابير بناء الثقة.

السيد الرئيس،

رغم التطورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية التي يشهدها عالمنا، إلا أن البيئة الدولية مازالت تواجه إتساعاً واضحاً في الفجوة الاقتصادية ما بين دول الشمال والجنوب، وعليه فإننا ندعو إلى مواصلة الجهود الدولية لمعالجة هذا الخلل القائم، والذي يتطلب برأينا تعزيز مشاركة الدول النامية في القرارات الاقتصادية والتجارية من جهة، وأيضاً سخاء الدول الصناعية بمساعداتها الرسمية وغير الرسمية المقدمة لبرامج التنمية في الدول النامية من جهة أخرى، وبما يكفل خلق مناخ اقتصادي دولي منصف وعادل تنعم به جميع الشعوب بمزايا التقدم والازدهار والرخاء.

السيد الرئيس،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة والتي عملت على تطوير برامج مساعداتها الانسانية والمالية للبلدان النامية والمتضررة من الصراعات والحروب الأهلية والإقليمية والكوارث الطبيعية، وبما يتجاوز النسب المقررة من قبل مؤتمرات التنمية العالمية، عملاً بأهداف الألفية، فقد إعتمدت سياسات وخطط إنمائية متعددة الأوجه تتماشى مع التحولات الانمائية والاقتصادية الدولية، بما في ذلك النهوض بالقدرات البشرية، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية، وفتح أسواقها على الخارج، ودخولها في مفاوضات مع العديد من الدول بهدف تطوير أواصر التعاون التجاري والاقتصادي على أسس الشراكة والمصالح المشتركة.

السيد الرئيس،

وختاماً، فإنه يحدونا الأمل في أن تتوصل مداولاتنا إلى نتائج إيجابية تعزز من جهودنا المشتركة لتلبية آمال وطموحات شعوبنا في العيش بعالم يسوده الأمن والاستقرار والسلام والحرية والعدالة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.